

المقاولاتية الاجتماعية ودورها في تنزيل مضامين الديمقراطية التشاركية في الجزائر Social entrepreneurship and its role in reflecting the contents of participatory democracy in Algeria

موزاي بلال

جامعة سطيف 02 / الجزائر
b.mouzai@univ-setif2.dz

دوادي منال*

جامعة سطيف 02 / الجزائر
ma.douadi@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 27 / 05 / 2025

تاريخ الارسال: 2025 / 03 / 13

الملخص:

جاءت هذه الدراسة في إطار السعي لإيجاد مقاربات يمكنها تسهيل عملية تنزيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعليه تم استخدام مقاربة المقاولاتية الاجتماعية، حيث نهدف من خلال هذا البحث لطرح المقاولاتية الاجتماعية كوسيلة مساعدة تجهز المجتمع لاستقبال النموذج التشاركي والتجاوب مع مضامينه. وخدمة لهذا الهدف سيتم تقديم تصور حول طبيعة العلاقة بين المقاربتين لتبرير الربط بينهما بالإضافة لتوضيح النقاط والعناصر التي تساهم المقاولاتية الاجتماعية في تعزيزها في المجتمع كالتنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية وثقافة المواطنة والتي تمثل في الوقت ذاته المضامين الأساسية التي يدور حولها مفهوم الديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية الاجتماعية. الديمقراطية التشاركية. التنمية المستدامة. المشاركة. الجزائر.

Abstract:

his study is part of an effort to find approaches that can facilitate the process of reflecting participatory democracy in Algeria. Therefore, the approach of social entrepreneurship has been used. Through this research, we aim to introduce social entrepreneurship as a means of helping society to receive the participatory model.

In order to serve this goal, a conceptualization of the nature of the relationship between the two approaches will be presented to justify the link between them, in addition to clarifying the points and elements that social entrepreneurship contributes to promoting in society, such as sustainable development, community participation and the culture of citizenship, which at the same time represent the basic contents around which the concept of participatory democracy revolves.

Keywords: Social entrepreneurship. Participatory democracy. Sustainable development . Participation .Algeria.

مقدمة

إن أبرز سمة تتميز بها المجتمعات هي الاختلاف والتنوع، وذلك نابع من حقيقة أن لكل مجتمع مكونات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تجتمع لتشكل في كليتها أنماط سلوكية معينة تتحكم في نموه وتطوره والشكل الذي يحدث به هذا التطور، ولذلك نجد أن عوامل النمو والتطور تختلف من مجتمع لآخر وعليه فإن النماذج التي يتم اعتمادها لتحقيق هدف التنمية تتعدد وتتنوع فقط لتوائم وتنماشى مع هذا التعقيد والاختلاف.

وكما نلاحظ الاختلاف والتنوع في أشكال النمو سيكون من البديهي تحسس ذات الخاصة في ظاهرة التخلف، والتي تم تشخيصها في الدول النامية وإرجاءها لمجموعة من العوامل على رأسها الاستبداد السياسي والطبيعة الريعية للاقتصاد؛ ومنه تم اعتبار أن الحل الأمثل للنهوض بهذه الدول وتحقيق التنمية فيها هو اعتماد النموذج الديمقراطي الذي مازال ليومنا هذا محل تنقيح وابتكار نظري، وذلك من خلال تعدد المقاربات التي تهدف لتنزيله وتكريسه ليس فقط على المستوى الفوقي المرتبط بالسلطة والعملية السياسية، وإنما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي، وهي مستويات بات يصعب الفصل بينها لشدة التعقيد والانفتاح الذي تشهده المجتمعات المعاصرة جراء انتشار تقنيات الاعلام والاتصال.

ومن بين هذه المقاربات نجد الديمقراطية التشاركية، والتي باتت ملاصقة لظاهرة التنمية باعتبار أنها وسيلة لتحقيقها خاصة في المجتمعات المحلية، وهو ما دفع بالمشروع الجزائري لإدراج هذه المقاربة في صيغة قانونية واعتمادها كبديل تنموي يركز على المواطن وسبل تمكينه وتطوير قدراته بحيث يتمكن من تسيير شؤونه والمشاركة في عملية صنع القرار، ولكن حتى تأتي هذه المقاربة بنتائج المرجوة وجب اعتماد آليات ونماذج ومداخل اقتصادية واجتماعية وسياسية تهيم البيئة والأرضية المستقبلية لهذا الخيار الديمقراطي، وعليه يمكن اعتبار مقارنة المقاولاتية الاجتماعية من أهم الأدوات المساعدة في عملية تنزيل الديمقراطية التشاركية، وذلك لما لها من تأثير على مسألة القيم والثقافة التشاركية، العلاقات الاقتصادية، الرابطة الاجتماعية، وعنصر التمكين الذي يستهدف الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على واحدة من المقاربات التي المعتمدة لتحقيق التنمية في المجتمعات المحلية وهي المقاولاتية الاجتماعية، والتي تقوم أساسا على استثمار الموارد المحلية وخلق فرص اقتصادية واستثمارية قادرة على خلق اقتصاد بديل عن الاقتصاد الريعي وما يشكله هذا الأخير من تحديات أمام تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

أهداف الدراسة: يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ التعريف بالمقاولاتية الاجتماعية لدى القارئ وطرحها كأداة عملية لتحقيق الديمقراطية التشاركية.
- ✓ توضيح دور المقاولاتية الاجتماعية في خلق الثروة المحلية وتعزيز روح المشاركة والمبادرات الفردية والجماعية.

✓ التأكيد على أهمية الديمقراطية التشاركية وضرورة إبراز وتنويع المقاربات الداعمة لمسعى تحقيقها وتفعيل مضامينها.

إشكالية الدراسة: كيف تساهم المقاولاتية الاجتماعية في تنزيل مضامين الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟

فرضية الدراسة: إن المقاولاتية الاجتماعية مقاربة قادرة على استثمار القيم التي يتمتع بها المجتمع الجزائري، كالتعاون والتضامن وتوظيفها وفقا لمنهج الاقتصاد التضامني القادر على خلق مصادر جديدة للثروة وتجاوز المشكلات الاجتماعية في إطار تشاركي واعتمادها كمدخل لتنزيل الديمقراطية التشاركية.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وذلك نظرا للطريقة التي طرح بها الباحث إشكاليته، التي تهدف للوصول لتوضيح العلاقة بين المتغيرات من جهة، ومن جهة أخرى تسعى لتفسير كيفية استغلال مقاربة المقاولاتية الاجتماعية لتحقيق الديمقراطية التشاركية وتجسيد قيمها في الجزائر وتوضيح تصويره لهذه العلاقة وتبريرها.

تقسيم الدراسة: قسمنا الدراسة لثلاث محاور رئيسية يتناول أولها الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (المقاولاتية الاجتماعية/ الديمقراطية التشاركية)، في حين يركز المحور الثاني على إيضاح العلاقة بين المتغيرين ليأتي المحور الثالث مفصلا لرؤية الباحث في كيفية تنزيل الديمقراطية التشاركية وفقا لمقاربة المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر.

أولا: ماهية المقاولاتية الاجتماعية والديمقراطية التشاركية

1. المقاولاتية الاجتماعية: نظرة في المفهوم والنشأة

1.1 تعريف المقاولاتية الاجتماعية:

وعند التطرق للعنصر المتعلق بالتعريف نلاحظ أن هذا المصطلح مزال محل اجتهد للوصول لتعريف تتفق عليه المعاجم وتتوحد وجهات نظر الباحثين حوله، فيوجد منهجين أساسيين تنبثق منهما أغلب الاجتهادات وهما المنهج الأمريكي الذي يركز على الما قول الاجتماعي والمنهج الأوروبي الذي ينطلق من خصائص المنظمات الاجتماعية، ومنه ننطلق في عرض محتوى العنصر.

أ. لغة:

المقاولاتية الاجتماعية مصطلح مركب من جزئين الجزء الأول يعبر عن الظاهرة (المقاولاتية) والجزء الثاني (الاجتماعية) تعبر عن المجال الذي تظهر فيه المقاولاتية وتتأثر بخصائصه وقيمه وتستعين بمؤسساته، والمقاولاتية بشكل عام هي الترجمة العربية للكلمة الإنجليزية Entrepreneurship والمشتقة بدورها من الكلمة الفرنسية Entrepreneur وتعني المبادرة والبدء في شيء جديد من باب خوض المغامرة والمخاطرة¹ ويمكن تعريفها بأنها سلوك يعبر عن حالة السعي نحو الابتكار وتنظيم أدوات الإنتاج.

أما المقاولاتية الاجتماعية فهي تعبير عن مستوى آخر من ممارسة وتجسيد المقاولات وفي سياق تعريفها اجتهد العديد من الباحثين والمختصين في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع على حد سواء في بناء تعريفات تخدم البحوث في هذا الموضوع الذي بات يلاقي اهتماما بالغاً خاصة مع تنامي دور الأفراد والجماعات في تحقيق التنمية.

ب. اصطلاحاً:

إضافة البعد الاجتماعي للتوجه المقاولاتي طرح كظاهرة لاقت اهتماماً من الجانبين الرسمي والأكاديمي، وبدأ البحث في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية ومدى تأثيرها على مسألة التنمية المستدامة وتحسين ظروف الحياة داخل المجتمعات خاصة النامية منها، كما وجهت هذه الظاهرة الأنظار لعدة قضايا أخرى مرتبطة بالتنمية كطبيعة الاقتصاد القائم، مدى حرية القطاع الخاص واستقلاليته بالإضافة لتعزيز أهمية الفواعل الاجتماعية الأخرى على رأسها المجتمع المدني، وهذا التعقيد الذي نتج من تعدد الفواعل والبنى المشاركة في إنجاح المقاولاتية الاجتماعية وتحقيق أهدافها جعل من التعريفات المقترحة من قبل الجهات المهمة بذات المسألة تتميز بالتنوع والاختلاف ونعرض منها الآتي:

تعريف المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية في فرنسا ESSEC: هي مبادرة خاصة تهدف لتحقيق مصلحة عامة، ونشاط مقاولاتي له هدف اجتماعي يتجاوز الهدف الاقتصادي².

وهذا التعريف يؤكد على أسبقية القيمة الاجتماعية التي تسعى المقاولاتية الاجتماعية لتحقيقها على القيمة الاقتصادية أو الربح الخاص، وهذا لا يعني أنها لا تعود بأي ربح إنما هي تحتفظ بخاصيتها الربحية مع تعظيم المصلحة العامة أي أن الربح لا يكون محتكراً وإنما ينعكس بالإيجاب على المجتمع.

تعريف المنظمة الدولية لنشر المقاولاتية الاجتماعية ASHOKA: انطلقت هذه المنظمة في تعريفها من المقاول الاجتماعي بصفته فرد مبدع وطموح، قادر على التعامل مع المشكلات الاجتماعية وذلك باقتراح أفكار ومبادرات جديدة ومبتكرة قادرة على إحداث فرق وتغيير على مستويات عليا³.

قام هذا التعريف بذكر صفات وخصائص المقاول الاجتماعي وركز على الإبداع بصفته أسلوباً خلاقاً لحل المشكلات الاجتماعية، وعنصر الإبداع يرتبط بمجموعة من الحقوق والحريات يتمتع بها الأفراد داخل مجتمعاتهم كالحرية الفكرية، حرية التعبير، حرية المبادرة والمشاركة الاجتماعية، الحرية الاقتصادية والحق في الاستثمار وتكوين الثروة بالطرق المشروعة، وفرد متمتع بهذه الحريات هو مواطن فعال نشط في بيئة ديمقراطية سياسياً واقتصادياً.

تعريف وزير التجارة والصناعة البريطاني سنة 2002: هي تلك المؤسسة التي لها نشاط تجاري اقتصادي تهدف من خلاله لتحقيق هدف اجتماعي، حيث توجه استثماراتها في المجالات التي تعود بالمنفعة على المجتمع بدلاً من اقتصرها على المالكين أو المساهمين في هذه المؤسسة⁴.

وهو التعريف الذي يتوافق مع سابقه المقترح من طرف ال ESSEC وكلاهما يظهران أهمية المقاولاتية الاجتماعية في رفع قدرات المجتمعات وتجاوز المشكلات اليومية ذات البعد الاقتصادي كالفقر والبطالة وما ينتج عن هاتين الظاهرتين من آفات اجتماعية وأزمات سياسية واقتصادية. وانطلاقا من التعاريف المذكورة نحاول صياغة تعريف إجرائي للمقاولاتية الاجتماعية وفقا لتصور الباحث وخدمة لسياق الإشكالية التي نحن بصدد الإجابة عليها:

ج. التعريف الإجرائي:

المقاولاتية الاجتماعية هي مشروع أو مؤسسة اقتصادية تم إنشاءها من طرف فرد له صفات مميزة ويملك القدرة على الشعور بالمشكلات الاجتماعية وتشخيصها وإيجاد حلول مبتكرة لها قادرة على إضافة قيمة للمجتمع وخلق سبل للحد من انتشارها وتفاقمها، فبواسطة هذه المؤسسة يتمكن المقاول من تحقيق مصلحته عن طريق تحقيق الصالح العام.

2.1. نشأة المقاولاتية الاجتماعية:

المقاولاتية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة التي جاءت كانعكاس لتزايد الاهتمام الحكومي والأكاديمي بتعزيز دور الأفراد في عمليات التنمية والسعي لإيجاد وسائل بديلة لخلق الثروة والتنويع الاقتصادي، مع مراعاة الجوانب الإنسانية والاجتماعية، والمقاولاتية كمصطلح تم تداوله لأول مرة في القرن 18 في كتاب أصدره مصرفي إيرلندي **Richard Cantillon** بعنوان **Essai sur la nature du commerce en general** عبر فيه عن حالة تصف نشاط إنساني هادف لخلق قيمة مضافة وإنتاج سلعة أو خدمة تعود بالربح على صاحبها، ورغم المدة الطويلة التي تبلور خلالها المصطلح ظل محاطا بهالة من الغموض النظري كونه ينضوي على عدة عناصر تتعلق إما بالجانب البشري (المقاول)، أو المحيط (البيئة التي تنشأ فيها المقولة)، أو ظروف المقولة (المخاطر النفسية، المخاطر المادية، والمخاطر الاجتماعية)، وعليه فإن العلاقة بين هذه العناصر واختلاف وصفها من باحث لآخر تجعل من المفهوم كغيره من المفاهيم المرتبطة بالظاهرة الإنسانية محلا للتجاذب النظري وصعوبة الضبط المنهجي.

من بين محطات تطور المصطلح نجد تعريفا ل **بيتر دراكر / Peter Drucker** قدمه سنة 1985 مهتما بالعنصر البشري في المقاولاتية أي رائد الأعمال أو المقاول بأنه ذلك الفرد الذي يمتلك قدرة في رفع إنتاجية الموارد الاقتصادية ونقلها من حالة الضعف لحالة النمو والزيادة، ضمن نفس دائرة الاهتمام المتمحورة حول المقاول جاء تعريف **جيفري تيمنز / Jeffrey Temnez** سنة 1994 هو فرد مبدع له القدرة على خلق الفرصة والعثور عليها بغض النظر عن وجود موارد كافية أو ندرتها⁵.

أما المقاولاتية الاجتماعية فكان ظهورها الأول سنة 1991 في إيطاليا والتي شرعت قانونا يهدف لتنظيم التعاونيات الاجتماعية التي كان هدفها تقديم بدائل عن الخدمات العامة متدنية المستوى، وفي خلال سنة 1993

في الولايات المتحدة الأمريكية وبإشراف من جامعة هارفرد للأعمال تم إطلاق مبادرة أطلق عليها اسم "مبادرة المشاريع الاجتماعية"⁶.

وبحلول سنة 2008 وما شهدته العالم من أزمة اقتصادية أدت لانهايار الأسواق العالمية، الذي أظهر عجزا كبيرا للأنظمة والبنى الاقتصادية الرأسمالية خاصة في الدول الأوروبية التي فشلت سياساتها الاقتصادية في استيعاب الأزمة بطرق تقليدية تقودها الدولة، فعلى خلفية هذه الأزمة ظهرت الحاجة لإيجاد بديل اقتصادي يعيد بعث مشاريع التنمية وتمثل ذلك فيما أطلق عليه اسم الاقتصاد التضامني الذي تجسد في نموذج المقاولاتية الاجتماعية⁷.

ويمثل هذا النموذج الاقتصادي المستحدث اجتهدا عمليا لإضفاء البعد الإنساني على الاقتصاد، وتقليص الفجوة الاقتصادية والحد من ظاهرة الطبقة، وفي هذا السياق نذكر واحدة من أهم النماذج الرائدة في مجال الاقتصاد التضامني وهي "بنك الغرامين" أو ما يعرف بـ "بنك الفقراء"، وتعود هذه المبادرة إلى الاقتصادي البنغالي "محمد يونس" والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2006، ويعمل وفق مبدأ القروض الصغيرة المقدمة للفقراء والمحتاجين والطبقات المهمشة من بينها النساء والمزارعين، وينطلق البروفيسور "محمد يونس" من فكرة مفادها أن الفقر ليس سمة أصيلة لدى الأفراد الفقراء، وإنما هو نتيجة لنظام اقتصادي واجتماعي إقصائي، يصنف الفقراء كأشخاص منخفضي القدرات والمهارات الفكرية والإبداعية مما يجعلهم عرضة للاستغلال كيد عاملة، وللبند الاجتماعي من خلال تخفيض فرصهم في الحصول على قروض والانخراط في المنظومة الاقتصادية والاستثمارية⁸.

ما يمكن استنتاجه من هذه المبادرة هو فكرة أساسية ومحورية في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية على حد سواء، ويمكن الانطلاق منها لتفسير أهمية المقاولاتية الاجتماعية في عملية تحقيق الديمقراطية التشاركية، ألا وهي تحقيق العدالة الاجتماعية والقائمة على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وعليه فإن تجاوز المشكلات الاجتماعية كالفقر هي خطوة مفصلية لضمان المشاركة الفعالة للأفراد داخل المجتمعات والنهوض بها.

2. الديمقراطية التشاركية مفهومها وأهميتها

كالمقاولاتية الاجتماعية تعتبر الديمقراطية التشاركية من المفاهيم المستحدثة التي تجمع بين عدة أبعاد اجتماعية، اقتصادية وسياسية وحازت أهميتها من حجم الإيجابيات التي تعكسها هذه المقاربة على الفرد والمجتمع واعتبارها أحد أنجح المقاربات المتبعة لتحقيق التنمية ومحاربة صور التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

1.1. تعريف الديمقراطية التشاركية:

من أهم التعريفات المقدمة لهذه المقاربة نذكر:

تعريف حنا أرندت/ Hannah Arendt: حسب الباحثة فإن الديمقراطية التشاركية هي فضاء عام مفتوح للمواطنين لطرح آرائهم وتبادل الأفكار والخبرات، بهدف خدمة الصالح العام فالغاية من الديمقراطية هي توسيع نطاق الرضا والسعادة، وإخراجه من المجال الضيق الذي تستحوذ عليه الأوليغارشية السياسية والاقتصادية⁹. بالاعتماد على العناصر التي أوردتها الباحثة في تعريفها يمكننا القول بأنها تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية لتحقيق الصالح العام من جهة، ومن جهة أخرى تحقق الوصول لكافة فئات المجتمع خاصة المحرومة والمهمشة، ومنحهم فرصة للتعبير عن ذواتهم في إطار منظم وهادف لتحقيق مصالحهم وضمان سعادتهم وتمكينهم داخل مجتمعاتهم؛ وبالتالي فإن الديمقراطية التشاركية هي مقاربة سياسية اجتماعية واقتصادية تهدف لتوسيع مجال دوران الثروات ونطاق مشاريع التنمية لتصل لكافة مكونات المجتمع.

تعريف بوجوس فينيا /Burgos Vigna: الديمقراطية التشاركية هي طريقة لمنح الأفراد فرصة إدارة شؤونهم الخاصة بالتركيز على الجانب المحلي للعملية السياسية؛ والديمقراطية التشاركية مرتبطة بمجالين الأول هو المجال السياسي وينخرط فيه المواطنون من خلال المشاركة السياسية في المجالس المحلية والمشاركة في الانتخابات والعمل على تفعيل أشكال الرقابة الشعبية على السلطة السياسية، والمجال الاقتصادي من خلال النشاطات الجماعية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمع ما¹⁰.

من خلال قراءة هذا التعريف نجده يتمحور حول فكرة التمكين، التي تستهدف المواطن وتعزز ثقته بنفسه وبقدراته من خلال إعطائه الفرصة في المبادرة والمشاركة في المجال السياسي والاقتصادي على حد سواء، باعتبار أنه فرد مسؤول وواع وقادر على تحديد مصيره والمساهمة في رسم السياسات العامة المحلية وفقا لمتطلباته الحقيقية وحاجاته الفعلية، فهو ينقل من صفته كمستهلك ومتلقي لنواتج مشاريع التنمية إلى مشارك ومساهم في صياغتها كمرحلة أولى ثم تنفيذها والاستفادة منها.

تعريف صالح زيان: مفهوم يجد مكانه ضمن خصائص المجتمعات الديمقراطية المفتوحة، وعنصر أساسي من عناصر التنمية البشرية، ومعناه السماح للمواطنين بإبداء آراءهم واكتسابهم لدور في عملية صناعة القرارات المرتبطة بمصيرهم والتي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وقانونية تكون هادفة لتمثيلهم والتعبير عن مواقفهم¹¹.

يوضح هذا التعريف نوعية البيئة التي تنجح فيها المقاربة التشاركية وتأتي بثمارها فيها، فالباحث يشترط أن يكون المجتمع المستهدف من قبل هذه المقاربة متمتعاً بحالة من الانفتاح والديمقراطية، ويتميز الأفراد في هذه المجتمعات بإقداهم وروح المبادرة والرغبة في المشاركة، بالإضافة لشعورهم المستمر بضرورة تحكمهم في مسار حياتهم بشكل مباشر، أو الحضور الدائم والفعل في عمليات الرقابة على المؤسسات والجهات الوسيطة والمفوضة من قبلهم لتمثيل ورفع مطالبهم كالمجالس المحلية والهيئات المنتخبة في كافة المستويات السياسية.

تعبيراً على ما سبق نصيغ التعريف الإجرائي الآتي:

التعريف الإجرائي للديمقراطية التشاركية: هي مقارنة تهدف لتكريس الممارسة الفعلية للديمقراطية من خلال تعزيز دور المواطن في عملية صنع القرار والمشاركة في كافة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنعكس بشكل مباشر على حياته، ويكون ذلك في سياق منظم ومؤسس هادف لتحقيق التنمية على المستوى المحلي والوطني.

2.2. أهمية الديمقراطية التشاركية

منذ نشأة الديمقراطية الأثينية كان السؤال الجوهرى يدور حول كيفية تنزيل النموذج الديمقراطي وتمكين الأفراد من ممارسته والاستفادة من نتائجه التي تدرج تحت عنوان بارز هو التنمية وتحقيق الرفاه الاجتماعى؛ وعليه تأتي الديمقراطية التشاركية باعتبار أنها أحد أبرز وأحدث المقاربات التي لاقت اهتماما بالغا من قبل الحكومات والباحثين نظرا لموائمتها للفلسفة الأولى للديمقراطية، والتي تنطلق من فرضية أن المواطن يحكم بشكل مباشر وهو مصدر السلطة الشرعي والفعلى، دون أن نتجاهل ضرورة أن يتم ذلك في إطار منظم يرقى بالمجتمع الإنسانى ويحقق آماله وتطلعاته السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.

وعليه فإن للديمقراطية التشاركية أهمية بالغة على عدة مستويات نذكرها وفقا للترتيب الآتى:

1. أهميتها في المجال السياسى

إن السياسة هي المحرك الأهم للمجتمعات، وطبيعة العملية السياسية في أي نظام سياسى يعطى تصورا أوليا وشاملا على الوضع الديمقراطى ومدى قابلية واستجابة هذا النظام للتطور الديمقراطى وما تنتجه هذه الحالة من آليات جديدة تواكب التغيرات الحاصلة في المجتمع الدولى والعالمى، وعليه نلخص أهميتها في هذا الجانب في هذه النقاط:

- تعزيز قيم الرشادة السياسية وفتح المجال السياسى للتداول والتجديد.
- صيغة لماركة المواطن في عملية صنع القرار خاصة على المستوى المحلى.
- تكريس الشفافية والرقابة الشعبية على المجالس المنتخبة في المستويين المحلى والوطني.
- حصر ظاهرة الاغتراب السياسى ومحاربتها.

2. أهميتها في المجال الاجتماعى

الديمقراطية التشاركية تستهدف المجتمع بشكل مباشر وتنطلق أساسا من البحث في سبل ترقية دور الأفراد وتعزيز مشاركتهم المجتمعية والسياسية في شكل أفراد أو تنظيمات ومجموعات والتي تشكل في كليتها بنية المجتمع المدني ومنه نستنتج الآتى:

- تنظيم المجتمع وتأطيره في إطار تجميع المصالح والدفاع عنها.
- تمكين المواطن وتعزيز ثقته بنفسه وبقدرته على التأثير في الشأن العام المحلى.
- تعزيز أشكال ومظاهر التعاون والمشاركة بين الأفراد.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

3. أهميتها في المجال الاقتصادي

ترتبط الحقوق الاقتصادية بمسألة المواطنة والديمقراطية ارتباطا وثيقا وذلك لما تضمنه من حرية للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني وعليه فإن تطبيق الديمقراطية التشاركية بشكل فاعل يتطلب تحقيق الحد الأدنى من الحرية الاقتصادية وسقوط هذا الشرط قد يسبب فشل المقاربة وإعاقة مسارها وتتمثل أهميتها في هذا المجال في الآتي:

- خلق روح المبادرة والابداع وانتاج الثروات.
 - رفع قدرات المجتمع الاقتصادية من خلال تبادل المنافع بين الأفراد.
 - ترشيد مشاريع التنمية وتوجيه عائداتها نحو القطاعات والمجتمعات التي توائمها.
 - تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.
- مواصلة للبحث في إشكالية الدور الذي تلعبه المقاولاتية الاجتماعية في تنزيل الديمقراطية التشاركية نجد أننا أمام حاجة بحثية تقوم على إيضاح العلاقة بين المتغيرين، وبذلك وقبل قراءة الواقع الجزائري وجب تحديد ملامح هذه العلاقة لتوضيح أثر المقاولاتية الاجتماعية على عملية تنزيل الديمقراطية التشاركية.

ثانيا: العلاقة بين المقاولاتية الاجتماعية والديمقراطية التشاركية

تتمظهر العلاقة بين المتغيرين في عدة جوانب تجعل من اعتماد المقاولاتية الاجتماعية كمدخل لتعزيز فرص تنزيل الديمقراطية التشاركية منطقيا، بل ويعتبر فرصة لتجاوز عدة عقبات أمام مشروع الديمقراطية التشاركية خاصة في الجانب القيمي الثقافي والجانب الاقتصادي، وهذه الجوانب تمثل في جوهرها المعضلات الحقيقية التي تواجه أي نموذج مستحدث خاصة النماذج المستوردة من البيئة الغربية نحو البيئات العربية على رأسها الجزائر، والتي باتت حكومتها تتبنى خطابا ديمقراطيا تنمويا مشبعا بمفردات مازالت تجد مقاومة من قبل البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

1. الجانب الاقتصادي (الاقتصاد التضامني كبديل تنموي)

تعتبر المقاربة الاقتصادية من أهم المقاربات التي تؤثر في مسار النماذج التنموية وتتحكم في احتمالات نجاحها وفشلها، وتعتبر المقاولاتية الاجتماعية من أهم النماذج التي يتم استدعائها لتحقيق نموذج تنموي متوازن بين الشقين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تسعى لتحقيق التنمية وانتاج وتنويع الثروات دون التسبب بخلق فجوات اجتماعية تعبر عن غياب العدالة الاجتماعية والاستغلال الطبقي الذي كرس له الاقتصاد الرأسمالي.

وقد ارتبط بظاهرة المقاولاتية الاجتماعية مفهوم الاقتصاد التضامني وهو مفهوم يؤكد على إمكانية التوفيق بين ما هو اقتصادي واجتماعي، أي عدم تعارض تحقيق المنفعة مع الحاجات الاجتماعية والبعد الإنساني كونه لم يعد من المقبول استبعاد الأفراد من عملية التنمية وعدم اشراكهم في رسم مشاريعها ومخططاتها، وبذلك تجسد المقاولاتية الاجتماعية البعد التشاركي الذي يقوم عليه الاقتصاد التضامني.

ويقوم هذا النمط الاقتصادي المفعّل بواسطة آلية المقاولاتية الاجتماعية على مجموعة من الأهداف ترسم ذلك التناغم بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وبيان أن ما يضمن استدامة التنمية هو احترام البعد الإنساني والاجتماعي الذي تنبثق عنه المجتمعات والعلاقات بين الأفراد وهذه الأهداف هي:

- بناء التوازن بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، إلى جانب منح العلاقات الاقتصادية بعدا إنسانيا.

- تقوية الروابط الاجتماعية وضمان تماسكها وذلك من خلال فتح المجال أمام الفئات المقصية اجتماعيا واقتصاديا بهدف تحقيق الوحدة الاجتماعية.

- تشكيل قطاع ثالث بجانب القطاعين العام والخاص فهو يخفف من أعباء القطاع الأول (العام) ويقلص من الفجوات التي يخلقها القطاع الثاني (الخاص).

- بناء الرأسمال الاجتماعي من خلال تطوير قدرات المواطنين لخدمة مصالحهم داخل تنظيمات تتبنى صيغة ملائمة للمشاركة الاجتماعية ونشاطات التمكين والعمل الاجتماعي الذي أصبح استراتيجية للتنمية المحلية.

- تنوع الفعل الاجتماعي من خلال توسيع النشاط في مجالات مختلفة مثل الصحة، البيئة، التعليم، والفئات المعوزة والمحرومة والفئات ذوي الحالات الخاصة¹².

ويقوم الاقتصاد التضامني بشكل مؤسس ومنظم ولذلك تنشط باسمه عدة تنظيمات هي:

أ. **التعاضديات:** وتمثل مجموعات من الأفراد الذين يشاركون في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ويتم إدارتها من قبلهم مع مراعاة مبدأ المساواة والمشاركة وتقاسم مسؤولية المخاطر.

ب. **التعاونيات:** وهي شكل آخر من التنظيمات تتأسس بمبادرة طوعية بين أفراد يشتركون في نفس الهدف والغاية ويسعون لتحقيق ذات المصلحة ويديرون مشروعا لا يكون هدفه الوحيد تحقيق الربح المادي وإنما تكون الأولوية فيه لمساعدة الفئات الضعيفة اجتماعيا ك تقديم خدمة أو بيع سلع أساسية بمقابل رمزي يساهم في استمرار المشروع من جهة وحل مشكلة اجتماعية من جهة أخرى.

ج. **الجمعيات:** تعتبر الجمعيات التنظيم الأساسي والأهم في بنية المجتمع المدني وتتأسس بموجب تقديم خدمة اجتماعية وتعتمد في تأسيسها على الموارد المادية لتقديم هذه الخدمات وكذلك تقدمها إما بشكل مجاني أو بمقابل رمزي لا يرقى لتحقيق المصلحة الخاصة بقدر ما يسعى لسد لتلبية حاجة اجتماعية.

د. **المؤسسات الخيرية:** تقوم على مبدأ تحقيق المصلحة العامة حيث أنها من تأسيس فرد أو مجموعة أفراد يقومون بتخصيص ثرواتهم أو جزء منها لإنجاز مشاريع غير ربحية تحقق الصالح العام¹³.

ونستنتج أن جوهر هذا النوع من الاقتصاد هو المبادرة الفردية والطوعية التي تنبع من مبدأي الحرية والاستقلالية، سواء في تأسيس المنظمات ذات الطابع التضامني أو في الإقدام على مبادرات المقاولاتية الاجتماعية؛ وعليه يمكننا القول أن هذا النمط الاقتصادي لا ينشأ فقط في بيئة ديمقراطية وإنما يرسخ لها، وذلك

لأنه يملك القدرة على حشد موارد ومقدرات المجتمع والأفراد لخدمة الصالح العام وذلك بدوره يساهم في ترسيخ قيم التعاون والتكافل والتعايش والتبادل وجميعها قيم تنهض بالمجتمع وتقلل من حدة الأزمات فيه خاصة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الصحية والبيئية.

وباعتبار أن الاقتصاد التضامني هو محرك المقاولاتية الاجتماعية فهذا يجعلنا نستنتج علاقة التداخل القائمة بين الديمقراطية التشاركية والمقاولاتية الاجتماعية ويمكننا توضيح ذلك في عدة نقاط هي:

• الاقتصاد التضامني يحرر موارد مادية جديدة داخل المجتمع، ومنه فإنه يجدد مصادر الثروة وينوعها وبالتالي تخلق فرص أكبر لتنوع مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني بعيدا عن المصادر التي تحتكرها الدولة، والفكرة التي يمكن استخلاصها من هذا العنصر هو أن الاقتصاد التضامني يزيد من فرص استقلالية المنظمات المدنية والاجتماعية.

• تعتمد المقاولاتية الاجتماعية في جانبها المؤسسي على منظمات المجتمع المدني أي تتشارك والديمقراطية التشاركية في الجانب المؤسسي مثل التعاونيات، المؤسسات الخيرية، الجمعيات وغيرها من التنظيمات التي تقوم على إدارة مشاريع النسبة الأكبر من أرباحها موجهة لتلبية وتحقيق مصلحة عامة.

• مبادرات المقاولاتية الاجتماعية وما تهدف إليه من تحسين الظروف المعيشية للأفراد يساهم في تشجيعهم على الاندماج داخل المجتمع والشعور بالانتماء للجماعة بشكل إيجابي وفعال يقوم بالأساس على فكرة الاعتماد المتبادل بين الأفراد وزيادة فرص المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية وهي المبادئ الأساسية التي تمهد لبناء المواطنة وممارستها، أي تتشارك والديمقراطية التشاركية في ذات الهدف وهو بناء فرد مواطن لا رعية.

2. الجانب القيمي الاجتماعي (بناء الرأسمال الاجتماعي)

لا يمكن للمقاربات والنماذج التي تعالج الظاهرة الإنسانية إلا أن تتأثر بقيم المجتمع المستهدف أو تنتج قيما جديدة داخله، وبالنسبة لنماذج التنمية الموجهة تحديدا للدول النامية فهي تهدف لإحداث تغييرات على مستوى السلوكيات الاستهلاكية والإنتاجية باعتبار أن هذه الثنائية هي التي تتحكم بشكل كبير في ظاهرة التخلف وتساهم في تفاقمها؛ حيث أن شعوب الدول النامية أو التي تعاني من حالة التخلف هي شعوب مستهلكة بالدرجة الأولى، ضعيفة الإنتاجية وتغيب في سلوكها نزعة المبادرة والمخاطرة، وهو نمط سلوكي ينتج تلقائيا بسبب الطابع الريعي لهذه الدول حيث تكون الدولة هي المكلّف بتوزيع الثروات واحتكار مصادرها، وعليه فإن نجاح أي مقارنة محكوم بمدى استجابة المجتمع لمتطلباتها القيمية.

وتعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يقوم بها المجتمع المدني هي الوظيفة المكلفة بإنتاج نوع جديد من القيم الثقافية والاجتماعية والسلوكية ويمهد لاستقبال مختلف النماذج التنموية، ومن بين القيم المراد ترسيخها هي: التعايش، الابداع، المشاركة، التفاعل مع الآخرين، التبادل، الانفتاح، تقبل الاختلاف وتشجيع المبادرات ودعمها ماديا ومعنويا، تحمل المسؤولية الاجتماعية... وخلاصة وظيفة التنشئة هي تعزيز الرأسمال الاجتماعي والذي سنطلق منه كعامل مشترك تلتقي فيه المقاولاتية الاجتماعية بالديمقراطية التشاركية.

ومن خلال التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي **بيير بورديو / Pierre Bordeaux** للرأسمال الاجتماعي نلمس الصلة الوثيقة التي ينتجها هذا المفهوم بين المقاولاتية الاجتماعية والديمقراطية التشاركية، حيث يذهب للقول بأنه: "هو تلك الموارد والقدرات التي تمتلكها الشبكات الاجتماعية، والتي تسعى من خلالها لتحقيق منافع ومكاسب جماعية تقوم على تجسيد قيمها في هياكل وتنظيمات اجتماعية مترابطة تعمل على تسهيل العملية الاقتصادية والسياسية، وبالتالي انتاج علاقات اقتصادية تحقق المنفعة والثقة المتبادلة وحل المشكلات الاجتماعية"¹⁴.

وفي الحالة الجزائرية يتم الربط بشكل مباشر بين المجتمع المدني وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على غرار الربط الذي يشهده مفهوم الرأسمال الاجتماعي بعملية التنمية في الدول النامية، خاصة بعد انسحاب الدولة من هذا المجال نهاية ثمانينات القرن الماضي واعترافها بالمجتمع المدني كشريك اجتماعي واقتصادي، وبالتالي اكتسبت التنمية صيغ جديدة بعيدا عن الصيغة المركزية التي كانت تديرها الدولة، وعبر عن هذه الوضعية العديد من المفكرين والباحثين في السيسولوجيا الاقتصادية من بينهم الكاتب **ديفيد سكدمور / David Skidmore** الذي يدعم فكرة أن للمجتمع المدني دور بارز في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بجانب الدولة والقطاع الخاص، وأحد مؤشرات قياس نجاح دوره في هذا المجال هو مدى قدرته على تنمية الرأسمال الاجتماعي¹⁵، أي تنمية الشبكات الاجتماعية وتنظيم الأفراد ورفع مستوى التبادل فيما بينهم وكذلك تشجيعهم على المبادرات الفردية من خلال مرافقتهم وتمكينهم من الوصول للمعلومات الضرورية وبالتالي منحهم فرصة أكبر للتعرف على المشكلات المجتمعية وطرق حلها وتجاوزها، فالمجتمع المدني هو فضاء مفتوح يتيح لجميع الأفراد فرصة التواصل والاحتكاك الإيجابي والمثمر وبالتالي الوصول لحالة من التكافل والتكاتف الاجتماعي وهو جوهر التنمية المستدامة.

وبالإضافة لما سبق فإن عملية التنشئة تستهدف أيضا ترسيخ مبادئ تساهم في تشجيع المقاولاتية الاجتماعية والانطلاق في تبني الاقتصاد التضامني وهي:

أ. **المشاركة:** وتمثل أسمى قيم الديمقراطية ومطلب أساسي لنجاح الاقتصاد التضامني وبعثه داخل المجتمعات وهي لا تقتصر فقط على المشاركة في العمل الاجتماعي بل تذهب لأبعد من ذلك وتستهدف المشاركة في صنع القرار السياسي وتحمل المسؤولية الناتجة عنه.

ب. **التضامن والابتكار:** وهي قيم أصبحت من ركائز المجتمعات الديمقراطية لما تدعّمه من فرص لخلق الثروات وتنويع مصادر دخل الأفراد وضمان العيش المشترك والدعم المتبادل، فمن خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية يجد الأفراد الدعم اللازم للإفصاح عن قدراتهم وأفكارهم في إطار تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبالتالي يصبحون أكثر كفاءة في استغلال الموارد والفرص المتاحة.

ج. **السلوك التطوعي:** إن الطوعية دليل على وجود أفراد مستقلين قادرين على القيام بمبادرات هادفة لتحقيق الصالح العام، نابعة من إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية وانتمائهم للمجتمع الذي يعيشون فيه وهذا

الشعور بالانتماء ينتج من خلال التفاعل داخل مؤسسات التنشئة سواء المدنية أو الأهلية والتي تتيح فرصة أمام الأفراد لإيجاد نقاط ومصالح مشتركة بينهم وبالتالي تزيد حاجتهم ورغبتهم في الانخراط داخل التنظيمات الاجتماعية.

وبذلك نصل لنتيجة أن هناك شكلا آخر من العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والمقاولاتية الاجتماعية وفيه تكون علاقة مبنية على التكامل فكلهما يساهم في تنزيل الآخر وبناء أرضية مؤسسية وقيمية تعبر عن أهداف كلاهما ونوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول 01: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والمقاولاتية الاجتماعية

من حيث القيم	من حيث الأهداف	من حيث الفواعل
1. تعزيز المشاركة الاجتماعية.	1. حل المشكلات الاجتماعية.	1. الدولة.
2. خلق روح التضامن والتكافل.	2. خلق الثروة.	2. القطاعين العام والخاص.
3. تعزيز روح المبادرة والابتكار والابداع.	3. بناء الرأسمال الاجتماعي.	3. المجتمع المدني.
4. الدعم المتبادل.	4. تحقيق العدالة الاجتماعية.	4. الأفراد.
	5. تحقيق التنمية المستدامة.	

المصدر: من إعداد الباحث من خلال تصوره للعلاقة بين المقاربتين

ثالثا. مداخل تنزيل الديمقراطية التشاركية وفقا لمقاربة المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر

إن القيم التي ترسخ لها المقاولاتية الاجتماعية كما سبق لنا وذكرنا، تساهم في توضيح مدى نجاعة هذه المقاربة السوسيواقتصادية من دعم جهود ترسيخ الديمقراطية التشاركية، وفي سياق دراسة الحالة الجزائرية نلاحظ أن هناك مبادرات تتمايز بين الجانبين الرسمي وغير الرسمي تهدف بشكل مباشر لاستقطاب الشباب والفئات العازفة سياسيا للانخراط في الحياة العامة من خلال السعي لتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا، وعليه نلاحظ أن عملية التمكين التي تنضوي تحت أهداف المقاولاتية الاجتماعية كفيلة بتعزيز المشاركة الفعالة للأفراد، غير أن الحالة محل الدراسة تطرح بعض التناقضات الواجب الوقوف عندها للإجابة عن الإشكالية.

1. من خلال المبادرات الرسمية

تعد مسألة التنمية مسألة جوهرية في عملية بناء أي مجتمع إنساني وليس المجتمع الجزائري استثناء لهذه القاعدة، وبالتالي نجد أن الكثير من الجهود على المستوى الرسمي وغير الرسمي تهدف لتحقيق معدلات عالية في التنمية خاصة في البيئات المحلية، والتي شهدت عدة أزمات اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية نتيجة لسوء التسيير وانتشار الفساد السياسي في هياكل المجالس المحلية؛ وبالتالي بات اللجوء لأساليب تنمية جديدة

ضرورة وليس مجرد خيار سياسي حيث باتت مشاركة المواطن في إدارة شؤونه وصياغة القرار المحلي والتنموي مؤشرا عمليا على الحوكمة والرشادة.

ومن بين المقاربات التي تسهل هذه العملية هي المقاولاتية الاجتماعية والتي أثبتت وفق نماذج عديدة قدرتها على تجاوز الأزمات الاقتصادية وتحقيق المنفعة الاجتماعية التي تتجسد في المجتمع عن طريق هياكل ومنظمات المقاولاتية الاجتماعية حيث يرى الخبير الاقتصادي **جين جدري / Jean Gadrey** أن هذه المنظمات لا تعمل فقط على سد الفجوة بين تحقيق النفع الخاص والصالح العام فقط بل لها بعد آخر يتمثل في تكريس الانسجام والتضامن بين أفراد المجتمع¹⁶.

في الحالة الجزائرية تعتبر وزارة التضامن والأسرة وقضايا المجتمع أبرز الهيئات الرسمية التي تحتضن المبادرات الاجتماعية التي تهدف للتقليل من حدة الأزمات الاجتماعية المرتبطة بظاهرتي الفقر والبطالة وكافة أشكال الحرمان الاجتماعي، غير أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها المقاولاتية الاجتماعية هي تمكين الفئات المحرومة من تحقيق نقلة نوعية مستدامة في مستواهم المعيشي والاجتماعي، أي تتمحور حول مبدأ الاستدامة والخروج من دائرة الفقر، وتأسيسا على ذلك نذكر بعض المؤسسات التي تبنت مبدأ تمكين الفئات المهمشة:

1.1. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: ويهدف لمرافقة الأشخاص من الفئة العمرية

المحصورة بين 30/ 50 سنة ومازالوا عاطلين عن العمل من خلال منحهم تمويلات لمشاريعهم، ويصل القرض إلى مبلغ 10 ملايين دينار جزائري، ويغطي الصندوق نسبة تتراوح بين 28% و 29% من قيمة الاستثمار، مع إمكانية منح قرض بنكي لا تتعدى نسبته 70 % من قيمة الاستثمار¹⁷، بالنظر لما يغطيه الصندوق من قيمة الاستثمارات التي تبادر بها الفئة المستهدفة يمكننا القول أنه لا يشمل الفئات المحرومة تماما والعاجزة عن تحصيل رؤوس أموال موجهة للاستثمار مما يطرح تساؤل حول نجاعة هذا الصندوق في التقليل من حدة البطالة والفقر في المجتمع.

2.1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM: تعتبر فكرة القرض المصغر من الحلول

الاقتصادية المبتكرة لمحاربة الفقر ودعم الفئات الهشة كالشباب والنساء، وتعود نشأتها في الجزائر لسنة 1999، وفي سنة 2004 تم إنشاء الوكالة المشار إليها بموجب المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 2004/01/22، وهي مؤسسة تمنح قروضا مصغرة بقيمة منخفضة تتراوح بين 50 ألف و 400 ألف دينار جزائري تستهدف فئة الشباب العاطل عن العمل والماكثات في البيوت؛ وخلال سنة 2019 بلغ عدد الشباب المستفيدين من خدمات الوكالة إلى 64% وعلى ضوءها تم استحداث 1188651 منصب شغل في إحصائية قدمتها الوكالة تعود لتاريخ 2019/06/31.¹⁸

3.1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاء الوكالة سنة 1996 وكانت تحت سلطة

رئيس الحكومة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتمول هذه المؤسسة المشاريع ذات الغلاف المالي لا يتجاوز ال 10 ملايين دينار جزائري وهي قيمة مالية معتبرة قادرة على خلق قيمة مضافة بجانب توفير

مناصب عمل ضمن هذه المشاريع¹⁹، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من طرفها 367 ألف مشروع سنة 2016 من بينها 37 ألف مشروع يدعم المقاولاتية النسوي، وخلال نفس السنة ساهمت هذه المشاريع من خلق أكثر من 878 ألف منصب شغل استنادا لإحصائية قدمتها الوكالة سنة 2017.²⁰

باعتبار أن هذه المبادرات الحكومية تأتي لتحقيق هدف اجتماعي واقتصادي يتمثل في محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال توزيع الثروات الوطنية بدعم الاستثمارات وتمويلها ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كونها واحدة من المداخل الاقتصادية القادرة على خلق ثروات محلية والمساهمة في تعزيز الدخل الوطني بعد انخراط روادها في المنظومة الجبائية ودفع الضرائب، وتحيلنا هذه النقطة للإشارة لثنائية الديمقراطية والضرائب التي تعتبر متلازمة في أدبيات الديمقراطية التي تعتبر دافعي الضرائب هم المدافع الحقيقي على الديمقراطية، وبالتالي يمكننا القول أن المقاولاتية الاجتماعية هي مدخل تأسيس للديمقراطية للاعتبارات التالية:

• تحقيق العدالة الاجتماعية وإدماج الفئات المهمشة التي تمثل عادة الأغلبية.

• القضاء على ظاهرة احتكار الثروة وفتح مجال لخلقها في بيئات جديدة.

• تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وإنعاش الطاقات الشبانية والإبداعية.

وبالنظر للواقع الجزائري نستطيع القول إن ما أدرجناه من أمثلة عن هيئات ووكالات راعية للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، لا تعمل وفق مبدأ المقاولاتية الاجتماعية كما عرفناه ولا تتماشى وأهدافها التي تتعدى كونها تحل مشكلات اجتماعية إلى قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الفردي والوطني، وسنبرر هذا الطرح بالنقاط التالية:

أولاً: الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري تجعل الدولة توزع الثروة وفق منطق شراء السلم الاجتماعي، وليس خلق الاستثمارات وفتح المجال أمام المجتمع لتشكيل ثروته الخاصة بعيدا عن تلك التي تحتكرها الدولة والمتمثلة في مداخيل الريع؛ وعليه فنمط الدولة الريعية الذي تنتمي إليه الجزائر يمنح الاستثمارات التي ترعاها الدولة بعدا سياسيا بحثا يعزز ارتباط المجتمع بالدولة، ويلغي فرص استقلاله عنها من خلال قدرته على إنتاج نفسه وفقا لمقدراته وإمكاناته الاقتصادية، أي أننا أمام مداخل لإنتاج الزبونية السياسية، فوفقا لنظرية الدولة الريعية هذا النمط يستبعد فيه إنتاج الديمقراطية وتحقيقها.²¹

ثانياً: ضعف الثقافة المقاولاتية يرجع مباشرة لطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري، وفي تعريف المقاولاتية نلاحظ أنها ترتبط بفكرة المخاطرة والإبداع، وبناء على ذلك نرى أن الطبيعة الاتكالية التي يمتاز بها الفرد الجزائري والتي كرستها الدولة من خلال النمط الاشتراكي الاجتماعي الذي أسس لقيم الاتكالية والاعتماد المباشر على الدولة يناقض روح المقاولاتية، بالإضافة لبروز عامل الدين كمتحكم رئيسي في التوجه المقاولاتي خاصة وفكرة التمويل البنكي التي يتحفظ عليها الجزائريون بسبب الفوائد الربوية،²² وعليه نستنتج أن الجزائر

بحاجة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية والمعاملات البنكية، وحشد الخبرات في هذا المجال للتوصل لنموذج اقتصادي قادر على مسايرة الاقتصاد العالمي من جهة والخصوصية الجزائرية من جهة أخرى.

2. من خلال مبادرات المجتمع المدني

لعل الربط بين المقاولاتية الاجتماعية والمجتمع المدني هو ربط منطقي نظرا لأن كلا المفهومين يتأسسان على مبدأ الطوعية وروح المبادرة في حل المشكلات الاجتماعية، وعليه نجد عدة مبادرات يشارك فيها المجتمع المدني لتنمية الثقافة المقاولاتية وتعزيز فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، نذكر منها طرح المرصد الوطني للمجتمع المدني منصة رقمية للتدريب والتكوين خاصة بالمجتمع المدني، نضم من خلالها دورة تدريبية لتنمية مبادئ المقاولاتية الاجتماعية تحت إشراف مدربة التنمية المستدامة والمقاولاتية الاجتماعية **بن داود فاطمة الزهراء**، هدفت من خلالها لتعزيز ثقافة المقاولاتية الاجتماعية وذلك من خلال استعراض نماذج رائدة نجحت في تحقيق البعد الاجتماعي للمقاولاتية وخلق مؤسسة اقتصادية منتجة، من بين هذه النماذج نجد:

• مؤسسة **Aggrsetif** وتنشط في المجال الزراعي وتعمل على إعادة تهيئة الأراضي الزراعية الفاحلة.

• مؤسسة **Ramy Ahmed** وتعمل مجال الرسكلة البيئية تختص في جمع الخبز وإعادة تصنيعه

وتوجيهه للبيع.

• مؤسسة **Ziara** وهي مؤسسة ناشطة في مجال دعم الحرف النسائية في منطقة تيميمون الصحراوية.²³

وتنشط هذه المؤسسات بمرافقة من المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية، ونلاحظ من خلال تقديم

هذه المؤسسات نلاحظ أنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

• تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تهيئة أراضي زراعية، والمحافظة على البيئة.

• تحقيق الدخل لفئات هشة في بيئات مهمشة وذات طبيعة جغرافية قاسية.

تعتبر هذه المبادرات إحدى تجليات وظيفة التنشئة الاجتماعية الأصيلة لدى المجتمع المدني، وعليه يمكن لهذا الأخير تعزيز الثقافة المقاولاتية، خاصة وفق المقاربة الاجتماعية وتوظيفها بما يدعم فرص تنزيل الديمقراطية التشاركية وتفعيلها في المجتمعات المحلية، ولكن تبقى للخصوصية الجزائرية دورا فعالا في تقليل فرص نجاح هذه المقاربات وتعتبر طبيعة الاقتصاد الجزائري إحدى العقبات التي تحول دون ذلك للأسباب سالفه الذكر.

3. من خلال مبادرات المجتمع الأهلي

يرادف المجتمع الأهلي البنية التقليدية للمجتمع الجزائري وتلك التنظيمات الاجتماعية التي تشكل من قبائل وعشائر وعروش، وتعتبر هذه التنظيمات مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولى للفرد الجزائري ومن قيمها يستمد محددات شخصيته داخل المجتمع، ومن أهم القيم التي تميز هذه التنظيمات نجد مختلف مظاهر التضامن الاجتماعي، ويعود السبب الرئيسي لذلك هو طبيعة العلاقات السائدة داخلها، فعادة ما يرتبط الأفراد

ببعضهم داخلها بروابط عائلية وينحدرون من نفس الأصول مما يخلق حالة من التلاحم الاجتماعي والارتباط المباشر بين الفرد والجماعة.

ونتيجة لهذا الترابط البنيوي داخل المجتمع الأهلي يتنامى شعور الأفراد ببعضهم البعض وتصبح هناك مسؤولية جماعية اتجاه المشكلات الفردية، حيث يتم تقديم المساعدة بشكل طوعي لمن يحتاجها، وتتخذ هذه المساعدات عدة أشكال تعتبر جزءا من الموروث الثقافي الاجتماعي الجزائري، وتتدخل ضمن مكونات هوية المجتمع عبر التاريخ، ونذكر أبرزها:

أ. التوزيع:

وتعرف كذلك باسم "تمشيط" باللغة الأمازيغية وهي تقليد اجتماعي تعرف به منطقة القبائل، ويعتبر توزيع اللحوم على الفقراء أبرز مظاهر هذا التقليد، غير أنه لا يقتصر عليه بل يتم استغلال هذه الفعالية الاجتماعية لحل بعض الخلافات بين الأفراد أو القبائل، كما تعتبر فرصة لإطلاق بعض المشاريع التطوعية كإنشاء المدارس والمساجد وغيرها من المشاريع التي تستهدف تحقيق الصالح العام.²⁴

ومن خلال هذا الموروث نستنتج أن مفاهيم التضامن والتكافل الاجتماعي والمبادرات الاجتماعية الخلاقة الهادفة لحل المشكلات المرتبطة بظاهرتي الفقر والحرمان الاجتماعي هي معطى مسبق لدى الفرد الجزائري، أي أن مضامين كل من الاقتصاد التضامني والمقاولاتية الاجتماعية تدخل ضمن التركيبة القيمية فيسهل استغلالها وتوجيهها بما يخدم المقصد الأساسي للمقاولاتية الاجتماعية وهو إضفاء بعد إنساني للمشاريع الاقتصادية والمزاوجة بين النفع الخاص والعام.

ب. التوزيع:

وعلى غرار النموذج الأول نجد التوزيع تندرج هي الأخرى ضمن التراث الجزائري وتمثل ظاهرة اجتماعية تضامنية، تقوم عن طريق تجمع أفراد من أجل تقديم المساعدة وتخفيف معاناة الأفراد من نقص الإمكانيات المادية، وبذلك تدل على معاني التكافل والتضامن الاجتماعي، ومن بين الأعمال التي تقام على إثرها التوزيع نجد: حفر الآبار، شق الطرقات كالمسالك الريفية لتسهيل التنقلات، تهيئة الحصاد والحرق... وغيرها من الأعمال التي تحقق النفع العام للمجتمع ككل.²⁵

وعلى الرغم من القيم التي ترسخها هذه المبادرات الاجتماعية التقليدية التي يتبناها المجتمع الأهلي الجزائري، إلا أنها غير قادرة على تحقيق الأهداف الأساسية للمقاولاتية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بمسألة خلق الثروة وإنشاء طبقة من المقاولين وأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها إنعاش الحركة الاستثمارية والاقتصادية داخل المجتمع، كما أن تطور المجتمع الجزائري وبداية تفكك الروابط الاجتماعية ساهم في ضمور هذه المبادرات وتحويلها تدريجيا لنوع من أنواع الفلكلور الشعبي وأحد مكونات الثقافة الجزائرية.

وبذلك يمكننا القول إن مقارنة المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر مازالت مقارنة فنية تقتصر لخلفية ثقافية واجتماعية واقتصادية قادرة على بعثها واستغلال تأثيرها الإيجابي على المجتمع والأفراد، ومنه نستنتج أن

الاعتماد عليها كمقاربة لتنزيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر هو طرح قابل للتجسيد على أرض الواقع ولكن بعد تكثيف الجهود التي تستهدف تنمية الثقافة المقاولاتية، وضرورة فتح المجال الاقتصادي أمام رواد الأعمال والمبدعين من خلال تسهيل شروط الاستثمار والتخفيف من العوائق البيروقراطية، وتمكين الشباب والطبقات الهشة من الحصول على قروض بنكية تمنحهم فرصة إطلاق مشاريعهم الخاصة على غرار تجربة بنك الغرامين التي تعتبر مرجعية في إثبات نجاعة المقولة الاجتماعية وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

ويعود السبب الأساسي لاقتراح المقاولاتية الاجتماعية كمقاربة لتنزيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر هو إشكالية استقلال المجتمع المدني، وارتباطه المباشر بالدولة نظرا لاعتبارها الممول الأبرز له، وذلك نظرا لاحتكارها لمصادر الثروة كما سبق وأشرنا، وعليه فإن المقاولاتية الاجتماعية تعد فرصة لبروز مصادر جديدة للثروة وتكوين شبكة مصالح متبادلة تدعم فرص تشكيل مجتمع مدني مستقل، كما تساهم في تعزيز قيم الانتماء والتكافل الاجتماعي كقيم مؤسسة للمواطنة.

الخاتمة

من خلال العناصر المذكورة في البحث نستطيع الوصول لنتيجة مفادها أن الدور الذي تلعبه المقاولاتية الاجتماعية من أجل تحقيق الديمقراطية التشاركية يتمحور حول تجديد وتنوع مصادر الاقتصاد، الذي يشكل المحرك الفعلي للديمقراطية فعند تتبع تاريخ نشوء النموذج الديمقراطي نجد أنه انطلق من قاعدة اقتصادية تقوم على الحرية والدعم المتبادل وخلق الثروات.

ونستطيع القول أن الاقتصاد التضامني الذي تجسده المقاولاتية الاجتماعية هو فرصة مهمة أمام الدول النامية لتدارك التأخر الذي تشهده تنمويا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا؛ وذلك من خلال منح الفرصة للأفراد من تكوين شبكات اقتصادية تقوم على مواردهم الخاصة سواء المادية أو الفكرية أو البدنية أو الثقافية لإنتاج قيمة مضافة داخل المجتمع، وبالتالي فإن هذه القدرة الخلاقة التي تمتلكها المقاولاتية الاجتماعية لا تقتصر على تجاوز العقبة التنموية وحل المشكلات الاجتماعية فقط، وإنما ستساهم في تحقيق استقلالية المنظمات المدنية التي ستنشأ بالتوازي مع تنامي المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة، ومنه سينتج مجتمع مدني بشكل منطقي يعبر عن حاجات حقيقية بالإضافة لكونه مجتمع مستقل بعد تجاوز أزمة التمويل.

لذلك يبدو منطقيا الاهتمام بمقاربة المقاولاتية الاجتماعية، فالعقبات الاقتصادية والاجتماعية هي الدافع الأكثر وضوحا لمختلف الأزمات السياسية، فغياب العدالة الاجتماعية يولد واقع الاغتراب السياسي وانهايار معدلات المشاركة السياسية، لتطرح على خلفيتها التساؤلات حول واقع الشرعية ومستقبل الاستقرار السياسي والوطني، وعليه فإن الفصل بين البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية والبنية السياسية هو أمر ينافي الواقع لذلك وجب الربط بين الربط بين الإرادة السياسية والإرادة الشعبية كسبيل وحيد لتحقيق التنمية.

الهوامش

- ¹ / بن حكوم علي، المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة -دراسة حالة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2021/2020، ص، 03.
- ² / عبد العزيز صحراوي وخلاف علام، المقاولاتية الاجتماعية نموذج للتنمية المستدامة ومحاربة الفقر تجربة بنك الغرامين GRAMEEN BANK، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ديسمبر 2018، 02، ص. 194.
- ³ / المرجع نفسه، ص. 194.
- ⁴ / قوجيل محمد، محددات تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، 2020، 01، 05، ص، 15.
- ⁵ / محاضرات في مقياس المقاولاتية، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، قسم الإدارة والتسيير الرياضي، (2023/2022).
- ⁶ / محمد قوجيل، مرجع سابق، ص. 13.
- ⁷ / زعيبي سناء، وعبد الصادق عبد العزيز، المقاولاتية الاجتماعية وإمكانية التوفيق بين: الاقتصادي والاجتماعي. دراسات محكمة، جوان 2021. 03، ص. 05.
- ⁸ / نصر ضو، تجربة بنك الفقراء البنغلاديشي (بنك الجرامين)، في مكافحة الفقر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جوان 2020، 02، 05، ص، ص. 147، 150.
- ⁹ / يمينه حناش، الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، سبتمبر 2022، 06، 02، ص، ص. 1371، 1372.
- ¹⁰ / المرجع نفسه، ص. 1372.
- ¹¹ / أبو داوود طواهرية، وعبد القادر غيتاوي، الديمقراطية التشاركية وآليات تطبيقها في الجزائر، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جوان 2021، ص 30، 31.
- ¹² / هاني منال، محجوب عزيز وبركان أسماء، تفعيل دور المقاولاتية الاجتماعية في ظل الاقتصاد التضامني والاجتماعي -دراسة التجربة المغربية-. مجلة الإبداع، جوان 2021، 11، 01، ص، 554.
- ¹³ / منال هاني، عزيز محجوب، وأسماء بركان، مرجع سابق. ص. 554.
- ¹⁴ / سالم مكرودي، رأس المال الاجتماعي وأثره على زيادة فاعلية أداء المنظمات الحديثة، مجلة الاقتصاد الجديد، 2007، 02، 17، ص، 37.
- ¹⁵ / الطاهر العربي سرگز، مطبوعة بعنوان: رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالمجتمع المدني، كلية التربية، جامعة الزاوية، ليبيا، ص. 13.
- ¹⁶ / دباش صالح، رهان المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر: قراءة لفرص ترقية القطاع التعاوني في ظل التجربة المغربية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2019، 14، 01، ص. 539.
- ¹⁷ / نقلا عن الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري، تم التصفح يوم: 2025/04/09، <https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar>
- ¹⁸ / أفتاروس محمد أمين، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعيا، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 2021، 04، عدد خاص، ص، ص. 262، 264.
- ¹⁹ / علي بن حكوم، مرجع سابق، ص. 53.

- ²⁰/ سلمى شبيب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 2019، 01، 01، ص، ص. 113، 115.
- ²¹ / عبد السلام عبد اللاوي، نمط الدولة الريعية في شراء السلم الاجتماعي وأثره على الأمن الاقتصادي الجزائري، مجلة السياسة العالمية، 2022، 02، 06، ص. 968.
- ²² / خيرة عمور، الثقافة المقاولاتية لدى الشباب في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، 2023، ص. 155.
- ²³ / نقلا عن الموقع الرسمي للمرصد الوطني للمجتمع المدني، تم التصفح يوم: 2025/04/11، https://elearning.marsad.dz/?page_id=34759
- ²⁴ / خالد خواني، أشكال التضامن الاجتماعي في الموروث الثقافي الجزائري -التوزيع والوزيعة أنموذجا-، مجلة أنثروبولوجيا، 2022، 08، 01، ص. 114.
- ²⁵ / خالد خواني، المرجع السابق، ص. 115.